مقابلة

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

الأمن العام يتحدّى ظروف الحرب خطة استثنائيّة لمواصلة العمل وتسهيل المعاملات

في زمن الحرب، تمكنت المديرية العامة للأمن العام، بناء على توجيهات المدير العام اللواء حسن شقير، من تنفيذ خطة مسبقة تقوم على التعاطي مع دقة المرحلة وانجاز العمل وتسهيل معاملات المواطنين، لا سيما اولئك الذين تضرروا بفعل العدوان الاسرائيلي، الى جانب نقل مراكز المديرية الى مراكز اخرى أكثر امانا

طيلة الفترة السابقة، اتخذت اجراءات استثنائية كان عنوانها المحافظة على استمرارية العمل حتى وان كان لها تأثير محدود من دون اغفال حماية العناصر والمحافظة على العتاد والمعدات. اما موضوع المعابر الحدودية البرية المقفلة، فبقي محور متابعة مباشرة من المدير العام للأمن العام مع الوزارات المعنية.

"الامن العام" حاورت نائب المدير العام للأمن العام العميد رمزي الرامي عن هذه المرحلة والاجراءات المتخذة لضمان مواصلة تأمين الخدمات للمواطنين والمقيمين.

■ بعد اضطرار نقل مراكز الامن العام الى مناطق أكثر أمنا بسبب العدوان الاسرائيلي والتصعيد الحاصل في الجنوب والبقاع، ما هي الاجراءات التي اتخذتها المديرية العامة في هذا الخصوص؟ اي مراكز شملت؟ واين توزعت؟

□ بالفعل، تم نقل عدد من المراكز في فترة الحرب. تركزت اولويتنا واهتماماتنا، وفق توجيهات المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير، على حماية العسكريين وسلامتهم. اما بالنسبة الى المراكز التي تم نقلها في خلال فترة الحرب، فهي: دائرة النبطية، ومراكز كل من جباع وتبنين وبنت جبيل والنبطية والطيبة، حيث تم نقلها الى دائرة لبنان الجنوبي في صيدا، بينما تم نقل مركزي مرجعيون وشبعا الى مركز حاصبيا الاقليمي. اما بالنسبة الى مراكز صور وقانا وجويا والناقورة والزهراني، فتم نقلها الى

نائب المدير العام للأمن العام العميد رمزي الرامي.

دائرة لبنان الجنوبي ايضا. في دائرة البقاع، جرى اخلاء مركز مشغرة الى مركز امن عام زحلة. اما مركز الشهيد عبد الكريم حدرج الكائن في منطقة الغبيري في ضاحية بيروت الجنوبية، فتم نقله الى مبنى دائرة امن عام جبل لبنان الاولى في بعبدا. وقد اعيد العمل مجددا بمركزي مشغرة وعبد الكريم حدرج إعتبارا من 2024/6/24 في مكانيهما الأصليين.

■ كيف تفاوتت هذه الاضرار؟

□ هناك دوائر ومراكز تعرضت لأضرار مادية مختلفة في الابنية او في العتاد والمعدات، ويجري حاليا اصلاحها وصيانة معداتها. كما ان هناك اضرارا طالت محيط هذه المراكز، لا سيما الطرقات، ومن بينها الجسران الاسمنتيان اللذان يربطان الحدود اللبنانية بالحدود السورية على معبري العريضة والعبودية في الشمال. اما مركز امن عام الطيبة فقد دمر بشكل كامل، وكذلك شهد مركز أمن عام البقيعة الحدودي في منطقة وادي خالد تدميرا شبه كامل. ولا بد من الاشارة الى ان المراكز التي تم نقلها مؤقتا الى مناطق أخرى، قد واصلت مهامها بشكل عادي.

■ ما هي الاثار المباشرة على الخدمات التي كانت تقدمها دوائر الامن العام ومراكزه على المهمات المختلفة؟

□ ان الاثار المباشرة على الخدمات عديدة

واساسية، فقد توقفت كل الخدمات في المراكز المستهدفة أو في المراكز التي تقع في مناطق الصراع، وعندها توقف استقبال طلبات جوازات السفر والسمات والاقامات. وكذلك الامر بالنسبة الى دوريات الاستقصاء والمهمات الامنية الاخرى التي كانت توفرها وتغطيها هذه المراكز في اماكن وجودها. لاحقا، حين انتقلت هذه المراكز الى اماكن أكثر امانا بعيدا من ساحات القتال، عادت الخدمات اليومية الى هذه المراكز البديلة. فاستؤنف العمل المرتبط بمنح الجوازات والسمات والاقامات وغيرها من المعاملات المختلفة، لكن المهمات الاستقصائية والامنية بقيت غير مؤمنة الا بصورة استثنائية، لأن القطاعات اصبحت متداخلة كما ان المواطنين نزحوا الى اماكن واسعة ومتفرقة لا تغطيها المراكز في اماكن انتشارها الجديدة.

■ هل اعاق العدوان الاسرائيلي استمرارية العمل الموكل الى الامن العام في المناطق المجاورة لمحافظات النبطية والجنوب وبعلبك والتي استهدفها العدوان؟

□ نعم، لقد اعاق العدوان الاسرائيلي استمرارية العمل وسرعته وفعاليته في المناطق المجاورة للاماكن التي استهدفوها لأن النازحين الى هذه المناطق الجديدة شكلوا ضغطا ديموغرافيا على هذه الاماكن، وهو ما ادى الى ضغط عملاني وزيادة في الطلبات على المراكز الموجودة في هذه المناطق المحاذية للاماكن المستهدفة، فأصبحت اعباء الاستقبال والتنفيذ والمتابعة والاستقصاء أكبر، وبالتالي تأخذ وقتا أكثر من السابق. كذلك، فان انتقال عناصر الامن العام مع عائلاتهم الى اماكن سكنية جديدة او اماكن نزوح وايواء، خلق بعض التعثر وخللا جزئيا في المراحل الاولى من العمل حتى تمكنت المديرية من اتخاذ الاجراءات السريعة والبديلة، فتمت السيطرة لاحقا واستؤنف العمل بشكل طبيعي.

> **العدوان الاسرائيلي اعاق استمرارية العمل وسرعته في المراحل الاولى**

■ هناك مستندات مطلوبة من المواطن ليقدمها الى الامن العام من اجل انجاز معاملاته، مثل جواز السفر والاقامات والافادات وغير ذلك، فما هي الاجراءات التي اتخذتها المديرية لمساعدة المواطنين وتسهيل امورهم، لا سيما الذين نزحوا بفعل الحرب الى منازل او مراكز ايواء، ومعلوم انه ربما تكون هناك مستندات او اوراق يصعب تأمينها؟

□ بالفعل، هناك مستندات مطلوبة من المواطنين لإنجاز معاملاتهم في الامن العام، ويتوجب بالتالي وجودها في مناطق اقامتهم او في المناطق حيث مراكز نفوسهم. هذا الامر خلق بعض العرقلة في تقديم الطلبات، لكن تمت معالجتها لاحقا. ومن اجل تسهيل الامور واستجابة للظروف التي يمر بها المواطنون، جرى تنظيم آلية عمل جديدة تمت الاستعاضة من خلالها عن الطريقة المعتمدة في العمل. على سبيل المثال، فان جواز السفر يستدعي من صاحب المعاملة تقديم طلب لدى مختار النفوس، لكن أصبح في إمكان هذا المواطن التوجه الى مختار السكن أو الى المختار المتواجد في مكان النزوح، انما استكمال هذه المعاملة يتطلب وجود شاهدين من مكان نفوس مقدم الطلب، كما يفضل ان يكون المختار من منطقة نفوس المواطن، فكما اضطر هذا المواطن الى النزوح كذلك فعل المختار. اما بالنسبة الى مستند اخراج القيد، فقد كنا نحصر مدة صلاحية هذا المستند بثلاثة أشهر لكننا مددناها لمدة عام. وإذا كان المواطن يملك بطاقة هوية، فبالامكان اعتمادها مؤقتا بدلا من اخراج القيد الافرادي. كذلك فان معاملة الاقامة تتطلب وجود مستندات شخصية مثل اخراج القيد، فيتم تمديد صلاحية المستند. اما إذا تعذر انجازه فيمكن التوجه الى دوائر النفوس في بيروت للحصول على ختم كتب عليه: "لم يطرأ عليه أي تعديل"، ممهورا من مأمور النفوس. بالنسبة الى معاملات "الخدمة المنزلية" للعاملات الاجانب، فإنها تستدعي مستندات شخصية وتخضع لما كنا ذكرناه سابقا من اجراءات. هكذا تم اعتماد تدابير ◄

◄ استثنائية لمساعدة المواطنين وتسهيل امورهم من اجل تأمين حسن سير العمل. وقد أردنا من هذه الامور مساعدة ابناء المناطق وسكانها، الذين اضطروا الى النزوح نتيجة تعرضهم وتعرض بلداتهم للعدوان، ومضاعفة الجهد الاداري والتسهيلات لإنجاز المعاملات ضمن المهل المحددة. كما ان هناك مواطنين خسروا جوازات سفرهم في منازلهم جراء الاعتداءات، وعوضا عن تقديم طلب "بلاغ فقدان" في مركز الامن العام، كون هذا الامر يستغرق وقتا اضافيا لاستكمال الاجراءات ومنها مثلا عملية الاستقصاء، تم اتخاذ اجراء يقضي بأن يتوجه المواطن الى مبنى دائرة العلاقات العامة في المديرية العامة للأمن العام في مستديرة العدلية في بيروت، ويصطحب معه افادة من رئيس البلدية تؤكد ان منزله دمر، على ان يرفق هذه الافادة بالطلب، وتجري عندها الشعبة المسؤولة في الدائرة التحقيق اللازم مع صاحب الطلب، فيفيد امام المحقق الاداري انه فقد جواز سفره في منزله المدمر وان في حوزته الافادة من رئيس البلدية، نستكمل من جهتنا المعاملة وننجز له جواز السفر استنادا الى هذا البلاغ ونتيجة التحقيق.

■ ما هي اطر التنسيق مع المخاتير والمؤسسات الرسمية الاخرى الذين انتقلوا الى مواقع رسمية بديلة بفعل الحرب؟

□ كما سبق وقلت، اننا سهلنا معاملات المواطنين التي تتطلب مستندات من المخاتير، وكان هناك تنسيق مع المخاتير الذين انتقلوا الى مناطق بعيدة عن مناطق القتال، لاسيما الذين كانوا ينجزون المعاملات وكنا نحرص على ان تصل إليهم التعاميم المتصلة بعمل الامن العام.

■ بالنسبة الى معبر العريضة الحدودي، هل بدا العمل ببناء جسر جديد وترميم الطريق الدولية؟ ومتى تتوقع ان تنتهي هذه الاعمال؟ وماذا عن معبري العبودية والبقيعة الحدوديين؟

□ معبرا العبودية والعريضة تضررا بفعل القصف الذي طاول الجسور ولا يزالان بالتالي غير جاهزين للعمل. اما مراكز الامن العام فجرى ترميمها واصبحت جاهزة للخدمة، لكن بفعل انقطاع جسور العبور لم يستأنف العمل بها بعد. اما في معبر العريضة، فيسمح فقط عبور المشاة بموجب موافقة مسبقة، أما معبر امن عام العبودية الحدودي فهو مقفل تماما. معبر البقيعة تم فتحه بعد تأهيله لمساعدة الناس على العبور كي لا يضطروا الى التوجه الى مركز امن عام الرائد الشهيد روجيه جريج الحدودي في رأس بعلبك، او مركز أمن عام المصنع الحدودي. بالنسبة الى تحديد تاريخ محدد لفتح معبر العريضة على وجه الخصوص، امام السيارات والاليات، هذا الموضوع ليس مناطا بنا، انما نحن نعمل حاليا ونستقبل الوافدين والمغادرين سيرا على الاقدام، وفي الوقت نفسه نحن جاهزون عند استكمال بناء الجسر الواصل بين لبنان وسوريا لنتمكن من فتحه امام السيارات. مع الاشارة الى ان اعادة بناء الجسر جار بالتنسيق بين وزارتي الاشغال اللبنانية والسورية لأنه جسر مشترك بين البلدين، لكن لا يمكننا الافادة عن تاريخ محدد في هذا السياق.

■ نستخلص القول هنا ان الامن العام حافظ على استمرارية العمل طيلة فترة الحرب؟

□ لقد حافظنا طيلة فترة الحرب على استمرارية العمل في جميع الدوائر والمراكز حتى ضمن نطاق العمليات العسكرية وخارجها. لم نقفل المراكز يوما، ولم يحصل انقطاع للعمل. هناك مراكز للأمن العام في مناطق القتال جرفت بالكامل وبقي عناصرنا فيها حتى الدقيقة الاخيرة. كانت لدينا خطة مسبقة بأمر من المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير بشأن التعاطي مع هذا الموضوع لجهة سحب العناصر والمعدات والآليات والاسلحة، بما يضمن سلامة هؤلاء العناصر ويحافظ على العتاد الموجود في المراكز. واشير هنا ايضا الى ان هذه المراكز كانت تحوي على معدات للخدمات البيومترية جرى سحبها من دون ان تتعرض للضرر. ان مركز امن عام صور هو آخر مركز تم اخلاؤه، وابقينا على عدد قليل من العناصر لتأمين الحراسة عليه، بينما بقي العمل في مركز امن عام مرفأ صور قائما.

وزير الداخلية يطلق من الكويت خدمة البصمة البيومترية لإصدار جوازات السفر

أطلق وزير الداخلية والبلديات أحمد الحجار، من مقر السفارة اللبنانية في الكويت، خدمة البصمة البيومترية للمرة الأولى خارج لبنان لإصدار جوازات السفر البيومترية، يرافقه المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير وسفير لبنان لدى الكويت غادي خوري، في حضور المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء رائد عبد الله والمديرة العامة للأحوال الشخصية بالتكليف رودينا مرعب ونائب رئيس البعثة القنصل ميا العضم وطاقم السفارة.

أكد الوزير الحجار أن هذه الخطوة تشكل محطة مهمة في مسار تحديث الإدارة اللبنانية وتطوير الخدمات المقدمة إلى المغتربين، مشيرا إلى أنها جاءت استجابة لطلب أبناء الجالية اللبنانية في الخارج، والتي لمسها مباشرة خلال لقاءاته مع اللبنانيين المنتشرين.

وأوضح أن وزارة الداخلية والبلديات أوعزت الى المديرية العامة للأمن العام، بالتنسيق مع وزارتي الخارجية والمال، للتحضير لهذا المشروع.

ولفت الى أن هذه الخدمة ستُمكّن اللبنانيين المقيمين في الخارج من إتمام الإجراءات وأخذ البصمات البيومترية في مكان إقامتهم وإرسالها الكترونيا الى لبنان تمهيدا لإنجاز جوازات السفر البيومترية، من دون الحاجة إلى الحضور شخصيا إلى لبنان.

كما شدد الوزير الحجار، على أنه وبعد تلقيه دعوة رسمية من نظيره الكويتي لزيارة الكويت، وبعد إتمام التحضيرات اللازمة من فريق من ضباط الأمن العام اللبناني، أعرب عن رغبته في أن تكون الانطلاقة الأولى لهذا المشروع من الكويت، تقديرا لما تحتضنه من جالية لبنانية فاعلة، ولما يجمع البلدين الشقيقين من علاقات متينة. وأخيرا، أكد أن هذه التجربة، وبالتنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين، ستعمم تباعا على السفارات والقنصليات اللبنانية في دول الخليج وسائر دول العالم.

سهلنا آلية تقديم المستندات المطلوبة